165 - ربيع 2016

شؤون عربية

مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

النزاع السعودي الإيراني .. طبيعته، وتبعاته، ومآلاته

تآلفات عربية أم معالم شرق أوسط جديد؟

الدور الأمريكي الملتبس بالمنطقة

أثر التقلبات السياسية العربية في السلوك الاجتماعي

المفكرون والأدباء في أرض العرب

ملف سياسي

ملف اجتماعي

ملف ثقافي

ملف خاص

دراسات

عروض كتب

WWW.ARABAFFAIRSONLINE.ORG

شـــؤون عربيـــة

165 – ربيـــــــع 2016

مجلة قومية، فصلية، تُعنى بدراسة قضايا الأمة العربية، وشؤون العمل العربي المشترك
ومؤسساته وتصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

رئيس التحرير السفير / سعيد رفعت

المسئول الإداري والمالي
عماد الدين حلمي عبد الفتاح

التنفيذ والإخراج الفني
أحمد محمد السيد

مسؤول الموقع الإلكتروني
نهلة محمد جبر

المراجعة اللغوية
طارق محمد أحمد

هيئة التحرير
السفير/ بدر الدين علالي
د. ممدوح محمد موصلي
د. ثامر محمود زيدان العاني
هناء أحمد فتحي سرور
سامية فتحي بيبرس
زيد محمد رفيق الصبان
د. حيدر طارق عبد الستار
فالح ماجد المطيري
د. علاء حسين التميمي
رائد علي صالح الجبوري
د. محمد بن صديق

الآراء الواردة في المجلة لا تعبِّر بالضرورة عن رأي جامعة الدول العربية، أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب

شؤون عربية

محتويات العدد

165

النزع السعودي الإيراني .. طبيعته، وتبعاته، ومآلاته — سعيد رفعت — 5

الملف السياسي — **17**

- تآلفات عربية أم معالم شرق أوسط جديد ؟ — محمد أنيس سالم — 18
- التوتر السعودي الإيراني وتداعياته على القضايا الإقليمية الساخنة — ماجد كيالي — 33
- الدور الأمريكي الملتبس بالمنطقة كما تعكسه أزمة العلاقات السعودية الإيرانية — غازي دحمان — 42
- مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة — د. محمد نور الدين — 50

الملف الاجتماعي — **63**

- أثر التقلبات السياسية العربية الراهنة في السلوك الاجتماعي (مقاربة سوسيو–سياسية) — جميل حمداوي — 64
- تداعيات تغيرات الأوضاع بمنطقة الشرق الأوسط على تصاعد دور الأقليات بالمنطقة — مي غيث — 80

الملـــف الثقافـــي **89**

- زكي نجيب محمود في تيار النهضة العربية — صـــلاح ســـالم 90
- علاقات حب طويلة بين باريس عاصمة النور والكتَّاب العرب — شعـــبان يوســـف 101
- أفلام عبد الحليم حافظ — سليـم سحـــاب 116

ملف خـاص **139**

- المفكرون والأدباء في أرض العرب — د. عـمار علـي حسـن 140
- الخبير الاستراتيجي .. عصامي صنع مجده بنفسه — أمينـــة خـــيري 150

دراســـات **159**

- مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية — حسين عبد المطلب الأسرج 160
- التهديدات الراهنة وآفاق الحوار العالمي — إدريـــس ليكرينـــي 172
- العلاقات العربية اللاتينية: الواقع والتحديات — شـريف شعبان مـبروك 189

عروض كتب **203**

- بترول الشرق الأوسط .. الأبعاد الجيوسياسية — عماد الدين حلمي عبد الفتاح 204
- إيران وموقفها من القضايا العربية — محمود عبد الوهـاب علي 211
- الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر — أحمـــد محمـــد سعـــيد 218

التهديدات الراهنة وآفاق الحوار العالمي

د.إدريس لكريني(*)

باحث أكاديمي – مراكش

عندما انتهت الحرب الباردة؛ التفت العالم إلى تهديدات جديدة لا تقلّ في خطورتها وأهميتها عن النزاعات العسكرية كالأمراض الخطيرة العابرة للحدود؛ وتلوث البيئة؛ والجريمة المنظمة والإرهاب والفقر والتخلف.. التي تغذّي بدورها النزاعات والصراعات والحروب الدولية..؛ مما جعل مدلول السلم والأمن الدوليين؛ يبدو في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية أكثر شمولية في ظل واقع دولي سمته الاضطراب والارتباك.

وأصبحت هذه الأخطار التي تواجه المجتمع الدولي برمته وتتجاوز في بعض الأحيان المخاطر العسكرية ذاتها؛ بحاجة إلى مقاربة جماعية تتجاوز المنطق المحلي والإقليمي؛ تتأسس على بلورة حلول ناجعة تحول دون انتشارها على نطاق واسع أو خروجها عن السيطرة والتحكم؛ في إطار من التنسيق والتعاون والتضامن بين مختلف أعضاء وفعاليات المجتمع الدولي..

إن الوعي بهذه التحديات الخطيرة التي تواجه العالم بشماله وجنوبه؛ يمكن أن يسهم بشكل كبير في تراجع الأصوات المحرّضة على الصدام بين الحضارات؛ ونبذ مقولات المواجهة أو القطيعة التي انتعشت في العقود الأخيرة؛ لحساب التواصل والتكامل بين الحضارات.

إن الإشكال الذي سأحاول مقاربته في هذه الورقة في ضوء المقترب الواقعي للعلاقات الدولية؛ هو مدى انعكاس تصاعد المخاطر الدولية الراهنة على مستقبل الحوار

(*) أستاذ العلاقات الدولية ومدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، كلية الحقوق بمراكش، المغرب.

بين الحضارات الإنسانية المختلفة. منطلقاً في سبيل ذلك من فرضيتين: الأولى؛ تقضي بأن تنامي المخاطر الدولية الراهنة بشكل مطرد سيعزز من فرص التعاون والتنسيق الدوليين لمحاصرتها.

والثانية؛ تقضي بأن تزايد الوعي بخطورة هذه التحديات على الإنسانية جمعاء سيعزز من إمكانية الحوار والتواصل بين مختلف الحضارات لمواجهة تحديات مشتركة ومصير إنساني واحد برغم المشاكل التي تشوش على هذا الحوار المفترض.

أولا- مقولة صدام الحضارات لـ "هانتنغتون".. المضمون والحدود

أتاح انهيار المعسكر الشرقي بروز نقاشات أكاديمية وسياسية حاولت مقاربة المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ورصد التفاعلات الدولية المقبلة؛ وهكذا برزت مقولة "صدام الحضارات" في مقالة للباحث الأمريكي "صامويل هانتينغتون" ضمن عدد لمجلة الشؤون الخارجية صيف سنة 1993، قبل أن يطوّرها في شكل كتاب صدر له سنة 1996، وقد حاول من خلالها الباحث تحديد ملامح الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة؛ غير أن اجتهاداته في هذا الشأن لم تسلم من انتقادات.

1- مضمون مقولة صدام الحضارات عند "هانتنغتون":

يرى الباحث من خلال هذه المقولة أن الصراعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ستكون صراعات بين الأمم والمجموعات الثقافية والحضارية المختلفة لا بين الدول، ويؤكد على العنصر الثقافي كمحور أساسي للانقسامات بين الشعوب، مع تنامي الاعتداد بالهوية الثقافية أمام ما يشهده العالم من تحديث وتنمية اقتصادية، مما يعمّق ويصعّد – بحسب الباحث – الخلافات والصراعات المبنية على أسس ومرتكزات ثقافية.

ولكي يبرّر هذه المقولة التي تقوم على أن الشعوب تعود إلى هويتها الثقافية ورموزها الأصلية؛ حدد الباحث بعض العناصر التي اعتبرها أساسية ومحورية في تحديد المجال الثقافي أو الحضاري كالدين والموروث التاريخي المشترك والامتداد الجغرافي.. معتبراً أن

هذه الصراعات ستجري بين المجال الحضاري الغربي وبين بقية المجالات الحضارية الأخرى (الكونفشيوسية، والبوذية، والإسلام...) ولم يستبعد إمكانية إقدام هذه الحضارات على تشكيل تحالفات لمواجهة الغرب.

ويشير إلى أن الصدام سيكون بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة تشمل الحضارات الغربية والكونفشيوسية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الإفريقية؛ وستحدث أهم النزاعات في المستقبل على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى.[1] ويضيف بأن كل حضارة عندما تصل إلى أوجها فإنها ستعمل بكل ما في وسعها على طرح قيمها والترويج لها عالمياً؛ وبخاصة وأن ازدياد عدد السكان في بعض المناطق؛ سيؤثر – بحسب تصوره– على توازن القوة في العالم.

كما يرى أن الصدام بين الحضارات سيتخذ صورتين: الأولى تتمحور حول تنامي النزاعات العنيفة على مستوى حدود الفصل بين هذه الحضارات، والثانية بروز منافسة حادّة ذات طابع عسكري واقتصادي مع الصراع حول السيطرة على المؤسسات الدولية والمنافسة أيضا على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة.

وبخصوص مكانة الإسلام ضمن هذه المقولة، فيرى "هانتنغتون" من جهة أولى أن الصراع الأساسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة سيقع بين الغرب والحضارات الأخرى، ومن جهة ثانية يعتقد أن "التكتل الحضاري الإسلامي" قد يواجه التكتلات الحضارية المجاورة له (المسيحية الغربية، الكتلة السلافية المسيحية الأرثوذكسية، الكتلة الإفريقية والكتلة الهندوسية)؛ وفي سبيل تبرير هذا الطرح الأخير؛ يتقدم الباحث بمجموعة من "الحجج"، فهو يذكر أن الكتلة الإسلامية مشتّتة ولا تمتلك مركزاً قوياً مؤثراً وقادراً على التحكم في ضبط القوى الإسلامية الداخلة في صراعات مع حضارات أخرى (الشيشان، البوسنة، كشمير، فلسطين...). ويضيف أيضاً بأن هناك حالات عديدة من العنف تورط

---

(1) صامويل هانتينغتون وآخرون: صدام الحضارات، سلسلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق؛ بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1995، ص 19.

فيها المسلمون في العالم على امتداد التاريخ البشري القديم والحديث أكثر من أية حضارة أخرى؛ بالشكل الذي يزعم معه بأن الإسلام دين مواجهة وحروب، وهو لا يميّز في ذلك بين الحالات التي كان خلالها المسلمون في حالة هجوم أو دفاع عن النفس.

ولاحظ أيضاً أن التطور الحضاري "للكونفشيوسية" و"البوذية" يسير في اتجاه متسارع نحو الحوار والتعايش والتنافس الودي مع الغرب؛ عبر تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية هامة، في حين تتّجه – بحسبه– معظم القوى والحركات الإسلامية نحو المزيد من الانطواء على الذّات ومواجهة الحضارة الغربية وتحدّيها.

تندرج مقولة "هانتنغتون" ضمن مختلف التصورات التي حاولت إيجاد تفسيرات للعلاقات الدولية وما طالها من تبدّلات وتغيّرات في أعقاب نهاية الحرب الباردة؛ بعيداً عن المتغيرات العسكرية والاقتصادية والسياسية المحددة لمفهوم القوة والسلطان.. فهي تؤكد على أهمية استحضار الأبعاد الثقافية والحضارية في تناول العلاقات الدولية كحقل معرفي أو إطار للتفاعل الدولي.

2- حدود مقولة صدام الحضارات:

يبدو أن هناك مجموعة من الالتباسات والمغالطات والتي تعتور مقولة "هانتنغتون"؛ فعلى الرغم من الاختلافات التي تميّز حضارة عن الأخرى؛ إلا أنها تشترك جميعها في الكثير من الأسس والمبادئ؛ على اعتبار أنها نهلت من مكونات وتراكمات إنسانية مشتركة..

مما لا شكّ فيه أن الثقافة والدّين أضحتا متغيراً مهمّا إلى جانب متغيرات اقتصادية وسياسية وتقنية وعسكرية.. أخرى تتحكّم في مسار العلاقات الدولية في أعقاب التحولات المتسارعة التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع البعد الإيديولوجي؛ وتقزّم مفهوم السيادة المطلقة؛ غير أن "هانتنغتون" وظّف هذين العاملين بصورة مبالغ فيها.. ذلك أن أسباب الصراع الدولي تنطوي في مجملها على خلفيات سياسية واستراتيجية واقتصادية مرتبطة بسوء توزيع القوة بمعناها العسكري والاقتصادي والسياسي والتقني..

إن هناك مفارقات وتمايزات على مستوى الحضارة الغربية نفسها، وليس بالضرورة أن يكون لكل حضارة محدّدة دين معيّن؛ فداخل الهند – مثلاً – تتعايش العديد من الديانات، وفي أوروبا ذاتها كما في الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد الدّين مقوّماً رئيسياً للحضارة الغربية؛ فهذه الأخيرة تحتضن بداخلها تعدّداً دينياً ولا دينياً. والحضارة الواحدة قد تضمّ أعراقاً مختلفة ومتباينة (الحضارة الإسلامية على سبيل المثال)، كما أن أبناء الحضارة الواحدة يمكن أن تلحقهم تمايزات ثقافية مهمة أحياناً.

ولذلك تظل مقولة "هانتنغتون" في مجملها نسبية، فالحضارات الإنسانية نفسها شهدت بداخلها توتّرات وحروباً دامية، فأوروبا مثلاً؛ عرفت حربين مدمّرتين في القرن الماضي (الحربين العالميتين الأولى والثانية..)، كما أن الحضارات البشرية على اختلافها شهدت على مرّ العصور علاقات متباينة من الصراع والحوار والمنافسة والتعايش..

إن ربط الحروب الكبرى بالإسلام؛ ينطوي على قدر من المبالغة؛ ذلك أن التاريخ يشهد على انخراط المسلمين في علاقات قامت على التعاون والتعايش والتواصل مع محيطهم الإقليمي؛ كما أن مختلف الحضارات الإنسانية تورّطت في عدة حروب؛ تمت داخل نفس السياق الحضاري أو في مواجهة حضارات وشعوب أخرى (الحروب الصليبية والحروب المرتبطة بالاستعمار الأوروبي لعدد من البلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية..).

وتعامل "هانتنغتون" مع الإسلام انطلاقاً من تجارب وممارسات إنسانية معزولة أكثر منها تعامله مع الإسلام كدين ومبادئ؛ "فإذا كان الإسلام واحدًا في روحه وجوهره ومثله وأركانه؛ فإنه متعدد في فهم المسلمين له وتفسيرهم لقرآنه وتعبيرهم عن مثله وتطبيقهم لأركانه"؛[2] وتناسى بأن "التطرف" ظاهرة ميّزت وتميّز كافة المجتمعات البشرية..

---

(2) عصام نعمان؛ أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة، ضمن كتاب العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر, مؤلف جماعي؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان, الطبعة الأولى؛ نوفمبر 2002, ص 299.

تتمّ مقولة "هانتنغتون" عن خلفيات سياسية أكثر منها أكاديمية وعلمية، ذلك أنها تنحو بصورة غير مباشرة إلى التعبئة والتصعيد وشحن العداء إزاء مختلف الحضارات الكبرى في العالم وإعداد المناخ العام اللازم للولايات المتحدة وبعض القوى الغربية الكبرى لتعزيز الهيمنة على العالم عبر التهويل من مخاطر وهمية ومفتعلة؛ وبخاصة بعد الفراغ الاستراتيجي الذي خلّفه رحيل الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية.[3]

ثانيا- التهديدات الراهنة ومطلب الحوار

لم تسمح فترة الحرب الباردة بتوتّرها وصراعها باستيعاب المجتمع الدولي لمختلف المخاطر التي كانت تتهدّد الإنسانية جمعاء، ولذلك تمّ اختزال السلم والأمن الدوليين في تجاوز الأخطار ذات الطبيعة العسكرية.. غير أنه مع سقوط الاتحاد السوفييتي؛ التفت العالم إلى قضايا ومشاكل أخرى غير عسكرية لا تقلّ خطورة وأهمية؛ مما جعل مدلول السلم والأمن الدوليين يبدو في هذه المرحلة أكثر اتساعاً، حيث تزايد الوعي بأهمية مقاربة هذه المخاطر التي تواجه الإنسانية في إطار من التنسيق والتعاون.

تلوث البيئة والأمراض العابرة للحدود:

تعرّف البيئة بذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يشكّل فضاء لحياة الإنسان وباقي الكائنات والعناصر الطبيعية الأخرى من ماء وهواء وتربة.. وبفعل ميل الإنسان إلى تطوير حياته ومحيطه، أصيب هذا الفضاء الحيوي بأضرار جسيمة أضحت تهدّد المحيط البيولوجي للإنسان حاليا كما بالنسبة للأجيال المقبلة؛ نتيجة لتلوّث الهواء أو الماء؛ بفعل نقل النفايات السامة وما يخلفه أيضاً التّطور الصناعي والتكنولوجي من ملوثات؛ ناهيك عن تنامي الحروب والمنازعات، وإجراء التجارب النّووية والكيماوية؛ وازدياد وتيرة قطع الأشجار وعدم الترشيد في استغلال المياه؛ واستعمال الأسمدة الكيماوية

(3) إدريس لكريني: الإسلام والغرب: بين نظرية الصدام وواقع الفهم الملتبس؛ مجلة المستقبل العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ العدد 293 بتاريخ يونيو 2003؛ ص 148.

الفلاحية بشكل مفرط؛ وانتشار المساكن غير اللائقة التي تفتقر إلى الشروط الصحية الضرورية (قنوات الصرف الصحي..)..

وتشير الكثير من التقارير والدراسات العلمية إلى أنه صار من المستحيل تحقّق السلم والأمن الدوليين دون استحضار الأمن البيولوجي الذي يفرض بلورة جهود حقيقية لتنظيم إدارة الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها؛ والتي غالباً ما يكون التنافس حولها مغذياً للعديد من الصراعات على امتداد أرجاء مختلفة من العالم.

بدأ الاهتمام الدولي بالبيئة منذ فترات مبكرة من القرن الماضي، حيث عقدت مجموعة من اللقاءات والاتفاقيات الدولية لها علاقة بالثروات الطبيعية وحسن استغلالها، غير أن هذه الجهود ظلت نسبية، وكان لحادث "تشرنوبيل" النووي في أوكرانيا سنة 1986 الأثر الكبير في لفت الأنظار إلى مشكل تلوث البيئة؛ بعدما تبين أن انتشار تلوث البيئة لا يراعي الحدود السياسية الدولية أو الحواجز الجغرافية، وأسهم بذلك في نقل الاهتمام بهذا المشكل من المختبرات العلمية إلى المنابر السياسية الدولية.

حقيقة أن النتائج المهولة لتلوث البيئة لا تعرف الحدود الجغرافية؛ غير أن نتائجها السلبية غالباً ما تظهر بصور أكثر تدميراً في عدد من البلدان النامية في شكل أعاصير وفيضانات وجفاف وتدهور للأمن الغذائي..

وقد قدرت منظمة الأرصاد العالمية أن عدد أحداث الطقس السيئ تضاعف فعلياً خلال السنوات العشر الأخيرة؛ ويذكر أيضاً أن عقد التسعينيات شهد أقصى ارتفاع في درجات الحرارة على مستوى العالم، فيما تشير توقعات علمية أخرى أن المناخ العالمي سيشهد في السنوات المقبلة ارتفاعاً ملحوظاً بفعل التلوث.

وفي بداية شهر ديسمبر من عام 2015 انطلقت أشغال المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لتغير المناخ بالعاصمة الفرنسية باريس بمشاركة دولية واسعة ووازنة بغية التوصل إلى اتفاق يضع المرتكزات الأساسية التي ينبغي بلورتها حتى حدود سنة 2020 لوقف الانعكاسات الخطيرة التي يخلفها تغير المناخ.

ومن جهة أخرى؛ أدى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وتطور وسائل الاتصال والمواصلات؛ إلى أن أصبح العالم معها عبارة عن قرية صغيرة تسمح بانتقال سريع وواسع لعدوى بعض الأوبئة والأمراض الخطيرة بين مختلف المناطق.. كما هو الشأن بداء فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) والحمى القلاعية وجنون البقر وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير..

فقد أصبح – الإيدز– هو السبب الرئيسي لوفاة الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة، وأصبحت النساء يمثلن حالياً 50 بالمائة من المصابين بالفيروس على مستوى العالم.[4]

وأمام هذه الوضعية المخيفة، وارتفاع تكاليف الأدوية في الأسواق الدولية والتي لا تستطيع معظم الدول الضعيفة تأمينها لمواطنيها؛ تم إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسّل والملاريا في عام 2002؛ كإطار يسمح بتوفير الدعم والتمويل للدول الفقيرة في هذا الخصوص؛ ومع ذلك فالتقارير الواردة من هذه البلدان بهذا الخصوص بين الفينة والأخرى؛ تؤكد أن هناك تزايداً مهولاً في انتشار هذا الداء.

الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة:

رغم الجهود الدولية الفردية والجماعية المتخذة في السنوات الأخيرة لتطويق الإرهاب؛ فإن التقارير والمعطيات الميدانية تشير إلى تصاعد حدّة الظاهرة وتمدد الجماعات الإرهابية على امتداد مناطق التوتر في العالم؛ حيث تشكل الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية فضاءً خصباً لانتعاش هذه الجماعات؛ وهو ما يسائل فعالية مختلف الجهود المتخذة في هذا الصدد.

إن أسباب "الإرهاب" الدولي كمظهر من مظاهر العنف متعددة ومتشابكة ومعقدة في آن واحد، ولذلك فمواجهته تتطلب بلورة سبل ناجعة؛ تقف على العوامل التي تغذيه في

---

(4) كوفي ع. عنان: مواجهة تحديات عالم متغير، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة 2006، الأمم المتحدة 2006؛ ص 21.

أبعادها المختلفة.. فالتجارب الدولية المرّة في هذا الخصوص (أحداث 11 سبتمبر 2001 على سبيل المثال..) أوضحت بالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة.

فالمكافحة الناجعة للإرهاب تبدأ من بلورة مفهوم عالمي للظاهرة؛ وتجاوز التركيز على المقاربة الأمنية فقط إلى استراتيجية شمولية؛ تقف على المسببات والدوافع الحقيقية لهذه الظاهرة في شتى تجلياتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية.. كما تتطلب بلورة جهود في إطار من التنسيق والتعاون الدولي؛ خصوصا وأن الظاهرة منفلتة وعابرة للحدود.

وتطورت الجريمة المنظمة العابرة للحدود بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة؛ تبعا لتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتجارة والنقل..، مما أثيرت معها العديد من المخاوف، وقد اقتنعت العديد من الدول بأهمية اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمواجهة أخطار هذه الظاهرة..، فخلال المؤتمر الحادي عشر المعني بالجريمة، تقرّر تعزيز التحالفات الاستراتيجية لمكافحة هذه الآفة على الصعيد العالمي؛ من خلال مبادرات ثنائية وإقليمية وجماعية عبر مجموعة من التدابير: تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واستعادة الأصول وغسل الأموال والجريمة ذات الصلة بالحاسوب.[5]

ومن المعلوم أن الجريمة تنعكس بالسّلب على المجتمعات في الأقطار الفقيرة؛ فهي تسهم في نشر عدم الثقة في المؤسسات وتؤثر بالسلب أيضا على الممارسة الديمقراطية.. كما توّفر الأجواء والظروف الملائمة لبروز مخاطر أخرى، فانتشارها في دولة ما؛ يتيح إمكانية تهريب الأسلحة ونشر الفساد بشتى أشكاله وبروز مظاهر الانفلات الأمني؛ مما يؤدي إلى تراجع سيادة الدولة وعدم قدرتها على حماية مواطنيها.

---

(5) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بالجريمة؛ مجلة UPDATE؛ الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ العدد 3 – 2005، ص 9.

إن تنامي هذه التحديات بصورة تؤثر بالسّلب على السلم والأمن الدوليين؛ وما رافقها من تزايد الشعور بمخاطرها على الإنسانية جمعاء باعتبارها أولويات لا تعني شعبا أو حضارة دون أخرى؛ ساهم بصورة ملحوظة في تعزيز فرص التعاون والتنسيق الدوليين عبر إقامة مجموعة من المؤتمرات والمبادرات الجماعية منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم لأجل محاصرتها.

الفقر والتخلّف:

تربط الكثير من التقارير والدراسات العلمية بين تفشي الفقر والتخلف من جهة وتنامي التهديدات التي تحيط بالأمن والسلم الدوليين بمختلف مكوناته من جهة أخرى.

فإلى جانب عوامل أخرى يساهم التخلف الاقتصادي والفقر في تغذية العنف والإرهاب وتوفير المناخ لانتعاشهما؛ كما لا تخفى التأثيرات التي يخلفاها على مستوى طلب اللجوء والهجرة السرية؛ بحثا عن فضاءات أرحب وأكثر ملاءمة للعيش الكريم.

علاوة عن اختلال الموازنة في اقتصاديات الدول؛ هناك عوامل أخرى تؤثر بالسلب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ مثلما هو الحال بالنسبة لضعف أو غياب استثمار التكنولوجيا الحديثة أو ندرة الثروات الطبيعية وعدم استثمارها إلى جانب الكفاءات البشرية المتاحة على نحو جيد؛ وعدم تشجيع البحث العلمي واستحضار مخرجاته من قبل صانعي القرارات؛ إضافة إلى تفشي الصراعات والأزمات الداخلية في أبعادها الاجتماعية والسياسية..؛ وغياب مخططات استراتيجية تدعم تطوير الأوضاع الاقتصادية؛ وعدم الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا الصدد..

منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم بدأ تداول مصطلح الأمن الإنساني في الأدبيات الأكاديمية والسياسية؛ وهو يحيل إلى أن تطورا كبيرا لحق بمفهوم الأمن ليتجاوز المخاطر العسكرية التي ظلت قائمة طيلة سنوات الحرب الباردة إلى عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وروحية وثقافية..

وهكذا؛ أطلقت الأمم المتحدة خطة الأهداف الإنمائية التي سعت من خلالها إلى إنهاء الفقر المدقع وتوفير التعليم للأطفال وتمكين المرأة ومحاصرة داء الإيدز.. بحلول سنة 2015؛ واعتبرت الأمر يسائل جميع الدول ومختلف المنظمات المعنية بقضايا التنمية..

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها [6] المتخذ في دورتها السابعة والأربعين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 1993 على أن القضاء على الفقر والعوز في جميع البلدان، وبخاصة في البلدان النامية؛ أصبح أحد أولويات التنمية في التسعينيات، كما قررت إعلان يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام؛ يوماً دولياً للقضاء على الفقر ودعت إلى الاحتفال به.

ويشير أحد تقارير المنظمة [7] إلى أن معدلات الفقر المدقع؛ شهدت انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الأخيرين؛ فبعدما كان حوالي نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1,50 دولارا في اليوم الواحد خلال عام 1990؛ انخفضت هذه النسبة إلى 14 في المائة عام 2015، فيما انخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية بما يقارب النصف خلال نفس الفترة.

ثالثا- بين تحدّيات الصدام وفرص الحوار

شهد المجتمع الدولي تداخلاً وتعدّدا في العلاقات بين مختلف الشعوب والأمم في شتى المجالات والميادين يؤكدها التنقل المستمر للقيم والأفكار والأشخاص بالشكل الذي يجعلنا نستبعد كليا نظريات المواجهة أو القطيعة لحساب التواصل. وفي هذا السياق؛ جاء في بيان صاغه ووقّعه مائتا باحث ولاهوتي في مؤتمر عالمي للأديان انعقد بشيكاغو عام 1993 إن: ".. عالمنا اليوم في محنة وكرب بلغا من الإلحاح مبلغاً عظيماً يدفعنا إلى سبر غورهما وعوارضهما بسبب عمق هذا الألم المستشري.

---

(6) الأمم المتحدة؛ وثيقة رقم ESR/A/47/196.

(7) الأمم المتحدة: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015؛ نيويورك 2015؛ ص4.

- السلام يفوتنا.. والكوكب يتعرض للدمار .. الجيران يعيشون في خوف.. هناك غربة بين النساء والرجال والأطفال يموتون.
- إنه أمر فظيع.
- نعم؛ نحن نشجب سوء استغلال أنظمة الأرض البيئية.
- نحن ندين الفقر المعيق لفرص الحياة، والجوع الذي يضعف جسد الإنسان، مثلما ندين التّفاوتات الاقتصادية التي تتهدّد عائلات شتّى بالهلاك.
- نحن نشجب الفساد الاجتماعي لدى الأمم؛ فعدم تحقيق العدل يهمّش المواطنين؛ ناهيك عن الفوضى العارمة التي تعصف بالمجتمعات؛ والمنايا التي تتخبّط الأطفال بسبب العنف. إننا ندين بخاصة البغي والحقد باسم الدين..". (8)

1- رهانات الحوار والتواصل:

طالما شكلت المحطات القاسية في تاريخ الإنسانية من حروب وصراعات؛ مناسبة لبلورة تصورات وجهود جماعية في سبيل إرساء الأمن وحلّ الخلافات وتجاوز أسبابها؛ ونستحضر في هذا الشأن عقد معاهدة "ويستفاليا" التي أعقبت حروبًا دامية في أوروبا وتأسيس عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحربين العالميتين؛ الأولى والثانية..

وعلى ضوء التحديات والمخاطر الراهنة التي تواجه الإنسانية جمعاء؛ أضحى تحقيق السلام في مختلف تجلياته وأبعاده؛ مهمّة جماعية ولا تهمّ شعباً دون آخر أو دولة دون أخرى..

إن الوعي بخطورة هذه التحديات على الإنسانية جمعاء سيعزّز من إمكانية الحوار والتواصل بين مختلف الحضارات لمواجهة مصير إنساني واحد؛ غير أن ذلك لن يتأتى إلا بتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الحوار ممارسة مألوفة وبناءة ومتوازنة.

---

(8) هانز كينغ: نحو أخلاق عالمية (إعلان عالمي صادر عام 1993)؛ مجلة التسامح؛ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ سلطنة عمان؛ السنة الثانية؛ العدد السابع صيف1425هـ- 2004م؛ ص 59.

فمواجهة المخاطر الدولية المطروحة مسؤولية جماعية يفترض أن تتحملها الدول من خلال بلورة سياسات وقرارات بصورة تسهم في دعم السلم والأمن الدوليين؛ والسعي للمحافظة عليهما والإقرار بأهمية الحوار؛ ومسؤولية المجتمعات أيضا يفترض أن ينخرط فيها رجال الدين والباحثون [9] وفعاليات المجتمع المدني والمثقفون ووسائل الإعلام المختلفة..؛ وهي جهود لن تأتي أكلها إلا من خلال تبلور قناعة المصير الموحّد وحتمية التّعايش؛ وفتح القنوات لحوار مبني على التوازن والمساواة والأخذ والعطاء والعدل والتكافل؛ مع التركيز على العناصر المشتركة بين الحضارات وأوجه الالتقاء في مختلف المجالات؛ بدل التركيز على عوامل الفرقة والاختلاف.. بما يهيئ ظروف الحوار ويجعله نداً ومتوازناً.. ويسهم في إخراج عدد من الدول من مأزق التخلف.

إن الحوار البنّاء يتطلب الوعي بالمصير المشترك وبضرورة التعايش؛ والتخلي عن ثقافة التعصب والاحتقار والهيمنة والتجاهل والشعور بالتفوق وتشويه الحقائق وتأويلها بصور منحرفة؛ والتوقف عن استحضار الجوانب السّيئة والصور النمطية بشكل انتقائي لمختلف الحضارات وتكريسها من خلال البرامج التعليمية أو عبر الوسائط الإعلامية.. كما يتطلب بذل الجهد من أجل الفهم المتبادل.. دون وسائط أو خلفيات مسبقة مع احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية.

ويتطلب الحوار البنّاء أيضاً؛ الإيمان بحق الاختلاف واحترام الرأي الآخر؛ ومراجعة الخطابات السياسية والثقافية المنغلقة والمتشدّدة التي تولّد سوء الظّن بين الشعوب المختلفة, كما يفرض دعم كل المبادرات الرامية إلى تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول الضعيفة عبر إقامة شراكات يتم بموجبها تقديم الدعم الاقتصادي والتقني.. لهذه الدول في إطار من التعاون واحترام مبدأ السيادة.

---

(9) هناك عدد من المثقفين والمفكرين الغربيين الذين نبذوا منطق الصدام والمواجهة بين الحضارات؛ ودعوا في مقابل ذلك إلى التعايش والحوار بين الإسلام والغرب ومن بينهم: "مارشال هادجسون" والأمريكيان "روجي غارودي" و"تشارلز بيتروث" و"بول كيندي" والسويدي "كينيث ريتزن" وغيرهم...

لقد شكل تحقيق السلام والاستقرار والأمن للإنسانية جمعاء؛ الهدف المحوري للديانات السماوية التي نبذت العنف والظلم والطغيان وحثّت على التعايش والمحبة بين مختلف الشعوب والأمم.

يظل الحوار خياراً استراتيجياً رابحاً؛ وينبغي أن يتجاوز مجرد إطلاق الشعارات إلى مواقف وتدابير ميدانية تسمح بتمتين العلاقات وبترسيخ القيم الإنسانية السامية.. من خلال تعزيزه ودعمه بعلاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة مبنية على التوازن والأخذ والعطاء.. كما ينبغي إخراجه من مجرد التوظيف السياسي إلى ممارسة يومية ميدانية.

كما أن تشجيع البحث العلمي ودعم البحوث والدراسات ومراكز البحث المهتمة بقضايا الحوار بين الحضارات؛ واستثمار التطور المذهل والمتسارع في تقنيات وسائل الاتصال في هذا الشأن؛ يمكن أن يسهم بصورة ناجعة وفعّالة على طريق بلورة رأي عام دولي متسامح يؤمن بالحوار والتواصل وينبذ كل الخلافات والصراعات والحروب..

وأضحى تطوير القانون الدولي والنهوض بمستواه في ارتباطه بالمتغيرات الدولية القائمة أمراً ضرورياً وملحّا، ليعكس بذلك التطورات الحالية الحاصلة في العلاقات الدولية، ومصالح المجتمع الدولي برمته؛ بالإضافة إلى إصلاح الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة العالمية الكفيلة والمؤهلة قانونيا بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتنسيق العمل بين الدول في هذا الشأن.

2- تحديات الصدام:

إن الرغبة في إقامة حوار بنّاء بين مختلف الشعوب والحضارات؛ تربكها أقلّية تحرّكها عقدة التفوّق والأحادية في التفكير والميل نحو الهيمنة.. وهاجس تحقيق المصالح الضيقة تروّج لمقولات الصدام والصراع؛ كما تكتنفها مجموعة من الصعوبات والإكراهات؛ التي تشوّش على مختلف الجهود المبذولة في هذا الشأن؛ فالقانون الدولي كضابط مفترض للعلاقات الدولية يعكس في الواقع مصالح الغرب ورؤيته؛ سواء بالنظر

لأصوله ومصادره أو عند إعماله وتطبيقه، وهو ما تترجمه هيمنة القوى الغربية الكبرى على المؤسسات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية المسؤولة عن صياغة قرارات استراتيجية دولية في مجالاتها.

إن الواقع الدولي الحالي يبرز بشكل جليّ أن العالم يمرّ بفترة عصيبة من تطوره.. ويظل الشيء المؤكد هنا هو أن العلاقات الدولية أصبح يتحكّم فيها منطق القوة أكثر من مقتضيات القانون الدولي المعتبرة ضابطاً مفترضاً لهذه العلاقات، ولذلك فإن معظم الدول الكبرى تتعامل مع القانون الدولي بنوع من الاستهتار والانحراف تارة والتهميش والانتقائية تارة أخرى.

وهناك عدد كبير من الاتفاقيات الدولية التي تجسّد في مضمونها مصالح القوى الكبرى، فالنظام الدولي المرتبط بالحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل – على سبيل المثال– الذي تمثّله الاتفاقية الموقعة في هذا الشأن لسنة 1968، أقرّ بواقع امتلاك القوى النووية الكبرى لهذا السلاح؛ وحاول وضع مجموعة من العراقيل أمام أية دولة أخرى تطمح في الحصول على هذا السلاح النووي، ولذلك أصبح الدخول إلى النادي النّووي يقوم على سبل ملتوية تعتمد على فرض الأمر الواقع؛ وهو ما عكسته عدة حالات دولية في كل من الهند، وباكستان وكوريا الشمالية..؛ فيما نجد استهتاراً من بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة وإسرائيل بعدد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتسلح والبيئة وحقوق الإنسان..

ولا تخفى الآثار الكارثية التي يخلفها السّعي المتزايد للدول نحو التّسلح؛ لما يخلفه ذلك من حالات الشّك والحذر بين الأمم والدول ويعزّز من فرص الصراع والحروب.

إن المؤسسات الدولية على اختلاف تخصصاتها وأهدافها والتي وجدت بقصد التعاون الدولي وتحقيق الأمن والسلم الدوليين؛ أصبحت في واقع الأمر مجرّد أدوات تخدم مصالح الأقوياء بفعل تغييب البعد الديمقراطي فيها..

وفي تناقض تام مع طبيعة التواصل التي ميّزت الحضارات على امتداد التاريخ الإنساني؛ تحرص الكثير من الشركات الكبرى في عدد من الدول المتقدمة على احتكار

الإنجازات المعرفية والعلمية بصورة تحرم باقي الشعوب من الاستفادة منها.. أو تسعى إلى تصديرها ونقلها مقابل مبالغ مالية خيالية وتعجيزية (أدوية؛ وتكنولوجيا حديثة..).

ولا تختلف وضعية المؤسسات القضائية الدولية عن هذه الأحوال؛ بعدما غدت بلا سلطات فعلية؛ أو تكرس عدالة الأقوى. والحقيقة أن تفعيل هذه المؤسسات الدولية بكل أنواعها من شأنه أن يشكل مدخلاً مناسباً ومهما نحو بلورة نظام دولي عادل قادر على المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين وفي إرساء سبل الحوار والتواصل بين مختلف الشعوب والحضارات؛ وجدير بمواجهة "الإرهاب" الدولي؛ وبخاصة وأن تعطيل دور هذه المؤسسات أو انحرافها عن أهدافها المفترضة؛ سيدفع حتما نحو البحث عن سبل لا مشروعة قد تصل إلى درجة العنف بكل مظاهره لتحقيق المطالب[10] مما يزكي عوامل الصدام والصراع.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن تجريم حركات التحرر الوطني المشروعة وعدم بلورة حلول عادلة ودائمة لنزاعات وقضايا دولية من قبيل القضية الفلسطينية التي صدرت بشأنها العديد من القرارات الدولية؛ واعتماد سبل الكيل بمكيالين عند مقاربة القضايا الدولية المختلفة؛[11] بالإضافة إلى الإساءة إلى الرّموز الدينية للشعوب وإطلاق التصريحات والسّلوكات المستفزة.. تشكل عرقلة لكل المبادرات والجهود الرامية إلى الحوار والتقارب بين الحضارات؛ وعاملا مشجّعا لخطابات التّطرف والمغالاة.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد نجحت إلى حدّ بعيد على مستوى تطبيق السبل الوقائية لحفظ السلم والأمن الدوليين؛ عبر بلورة مجموعة من الآليات الوقائية المرتبطة بالحدّ من الأزمات، فإن عملها على مستوى التدخلات الزجرية لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لرد العدوان بعد نهاية الحرب الباردة؛ تميّز بنوع من الانحراف تارة وعدم الفعالية تارة أخرى.

---

(10) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص؛ يراجع: إدريس لكريني: المؤسسات القضائية الدولية ومعيقات العدالة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد 131، خريف 2007.

(11) نستحضر في هذا السياق؛ التواطؤ الأمريكي والغربي بشكل عام مع إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني.

خاتمة

إن الأصل في الحضارات هو التشابك والتواصل، أما الصراع حتى وإن اتخذ مظهراً ثقافياً؛ فغالباً ما تكون وراءه دوافع سياسية واقتصادية، وهي الخلفيات التي طالما عكّرت الحوار بين الحضارات.

ومن ثم؛ فتزايد الوعي بخطورة التحديات الراهنة على الإنسانية جمعاء؛ وعلى مستقبل كوكب الأرض؛ سيسهم بلا شك في تجاوز مختلف المشاكل التي تشوّش على الحوار والتواصل بين الشعوب والحضارات وتوفير الأجواء اللازمة لمواجهة مخاطر وقضايا مشتركة ومصير إنساني واحد.